الأمية بين إشكالية التحديد المفاهيمي وتحديات الألفية الثالثة بالمغرب

عبد اللطيف طالبي

باحث في علم الاجتماع؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية؛

جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب

ملخص:

يلقي مقالنا هذا نظرة حول قضية الأمية بالمغرب، باعتبارها ظاهرة شغلت تفكيره طيلة عقود من الزمن، من أجل إيجاد حلول للحد من تفشيها وانتشارها، والتصدي لها في ظل الوثيرة السريعة التي يعرفها مجتمع اليوم هذا من جهة، واعتبارها آفة مجتمعية تكبل طاقات بشرية عديدة تجعلها معرقلة لسيرورة تحول اجتماعي وخارج سياق الاندماج الاجتماعي من جهة أخرى.

ينطلق موضوع هذه المقالة من فكرة مفادها كون قضية الأمية "**مشكلة اجتماعية**" لا تزال تشكل أحد أهم القضايا التي تعرقل مسار التنمية والتطور والتحول الاجتماعي بالمغرب. ومن هذا المنطلق فإن تحليل وتفسير الظاهرة وعلاقتها بالتنمية البشرية والتنمية المستديمة وتحديات الألفية الثالثة؛ يفرض علينا فهم السياقات الاجتماعية لتطورها، وتحديد أنواعها وأبعادها وخصائصها واثارها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على بنيات المجتمع المغربي.

الكلمات المفاتيح: الأمية، الألفية الثالثة؛ التحول الاجتماعي.

Abstract:

This article examines the issue of illiteracy in Morocco, a phenomenon that has preoccupied minds for decades in search of solutions to curb its spread and combat it, particularly in light of the rapid pace of societal changes today. On one hand, illiteracy is considered a societal scourge that hinders the potential of numerous individuals, acting as an obstacle to social transformation and integration.

The focus of this article is rooted in the notion that illiteracy remains a "social problem," continuing to be one of the major challenges impeding the path to development, progress, and social transformation in Morocco. Consequently, analyzing and interpreting this phenomenon and its relationship with human development, sustainable development, and the challenges of the third millennium necessitate understanding the social contexts of its evolution. Additionally, it requires identifying its types, dimensions, characteristics, and its social, cultural, and economic impacts on the structures of Moroccan society.

Keywords: Illiteracy, Third Millennium, Social Transformation.

1- تقديم

تعد ظاهرة الأمية أحد أكثر القضايا الكبرى التي شغلت تفكير المجتمع الإنساني وخاصة المعاصر منه، باعتبارها قضية اشكالية تتداخل فيها العديد من العوامل والأسباب التي تحد من عمليات التنمية والتحول الاجتماعي، ولما لها من انعكاسات على قضايا التهميش والحرمان، والاقصاء والاستبعاد لفئات وشرائح مجتمعية تواجهها تحديات عديدة على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والبيئية، الأمر الذي يجعلها قوى خارجة عن سياق الاندماج الاجتماعي.

وجدت العديد من الدول تنميتها وتطورها خلال الألفية الثالثة أمام أبرز عائق "إشكالية الأمية"، المعيقة لقدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في عملية التنمية، وتجعلهم غير مؤهلين لاستثمار الفرص المتاحة أو مواجهة التحديات. الأمر الذي يفرض عليها اعتبار محو الأمية جزءاً لا يتجزأ من أي مشروع تنموي، بهدف تحويل الإنسان إلى داعم فعّال للتنمية الشاملة والمستدامة. ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد من إجراء ثورة شاملة في مفاهيم ونظم التعليم، تبدأ من محو الأمية وتستمر عبر مستويات التعليم المختلفة وصولاً إلى التعليم الجامعي والبحث العلمي. ومن ضمن هذه الجهود، يجب التركيز على تعلم الكبار وتطوير أساليب مبتكرة وبرامج متنوعة تلبي احتياجاتهم التعليمية والمهنية والاجتماعية، بحيث تُسهم جميعها في تحقيق التنمية الشاملة.

وتتطلب استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار أن تكون منبثقة من أهداف خطط التنمية الوطنية، بحيث تلبي تطلعات المجتمع وتنسجم مع الاتجاهات التنموية التي يسعى المجتمع لتحقيقها. ويعد التعاون مع المؤسسات والهيئات المتاحة والاستفادة من الإمكانات القائمة أمرًا ضروريًا لنجاح هذه الاستراتيجية.

لا شك أن حل مشكلة الأمية سيفتح المجال لمعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى المرتبطة بها، مثل الفقر، والبطالة، وارتفاع معدلات الإجهاض ووفيات الأطفال، وانتشار الجريمة والعنف، مما يجعل من محو الأمية ضرورة ملحّة لتحقيق تنمية مستدامة وتحسين جودة الحياة في البلدان النامية.

يعيش عالمنا اليوم مرحلة جديدة في تطور المجتمع الإنساني، حيث يدخل إلى عصر مجتمع المعرفة. ورغم أن بعض الدول قد أصبحت بالفعل جزءًا من هذا المجتمع، بينما لا تزال دول أخرى بعيدة عنه، إلا أن وجود مجتمع المعرفة بات حقيقة ملموسة، مما يتطلب من الجميع التعامل معه وفق قواعده ونظمه.

ومن أبرز سمات مجتمع المعرفة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في مختلف المجالات، من خلال النمو المطرد في استخدام الحواسيب وشبكة الإنترنت ووسائل الاتصال[1]. كما تتجلى سمة أخرى لهذا المجتمع في القدرة على استيعاب المعرفة وتوظيفها واستثمارها، وإعادة إنتاجها عبر الاكتشاف العلمي والابتكار والإبداع.

إن تعريف الأمية في الألفية الثالثة قد تغير ليشمل أبعاداً جديدة تتجاوز التقليدية، خاصة في ضوء التطورات التكنولوجية. لم تعد الأمية اليوم تقتصر على عدم القدرة على القراءة والكتابة، بل توسعت لتشمل عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، والوصول إلى المعلومات، والقدرة على التحليل النقدي لها. هذا التحول يعكس الانتقال إلى مجتمع قائم على المعرفة حيث أصبح الاندماج الرقمي أساسياً للانخراط الاجتماعي والاقتصادي.

في المغرب، ومع سياسات التعليم التي تعتمدها الدولة، لا تزال الأمية التقليدية تشكل تحديًا كبيرًا، لكنها باتت مرتبطة أيضاً بمفهوم أوسع للأمية الرقمية والثقافية. يتطلب هذا التحول مفاهيم جديدة تربط الأمية بالمهارات الأساسية التي يحتاجها الأفراد للانخراط الفعال في مجتمع يعتمد على المعرفة والابتكار. لكن، يبقى التفاوت الاجتماعي في الوصول إلى التعليم والتكنولوجيا عائقًا رئيسيًا يحول دون الوصول إلى مفهوم شامل لمحاربة الأمية. وسنحاول في المحورين التاليين الوقوف عند التحديد المفاهيمي للأمية واشكالاته؛ بالإضافة الى أنواعه ومميزاته.

2– في مفهوم الأمية ودلالته:

ظهر مفهوم الأمية مع بداية تفاعل البشر واعتمادهم على التواصل اللفظي ثم الكتابي. فقد بدأ الإنسان باستخدام الإشارات البصرية للتواصل، ثم انتقل إلى الكلمة المنطوقة التي اعتمدت على حاسة السمع ووسائل التعبير الشفهي. ومع تطور المجتمعات، برزت الكتابة كوسيلة أساسية للتعلم والتواصل، حيث ظهرت الكتابة قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد في الحضارات التي عرفت القراءة والكتابة[2]. وقد أُطلق على من اعتمد فقط على التعلم الشفوي صفة "الأمي" والتي كانت تعني الجهل بمهارة القراءة. ومع انتشار الكتابة، بدأت الأمية تُربط بمعانٍ سلبية إضافية تشمل الجهل بالقراءة والكتابة والحساب، ثم تطورت لتشمل ما يُعرف بالأمية الحضارية والمعلوماتية.[3]

ظلت الأمية ظاهرة ترافق الإنسان بتفاوت عبر العصور، حيث لم يولد أحد في هذا العالم بملَكة المعرفة التي اكتسبتها البشرية[4] عبر الزمن. وقد تطرّق أحد الباحثين[5] إلى تصنيف الأمية إلى مفهومين: الأول تقليدي، يصف الأمية على أنها عدم القدرة على القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية البسيطة، وهو المفهوم الذي كان سائداً في المجتمعات الناشئة اقتصاديًا[6]. في هذا السياق، كانت محو الأمية الأبجدية هدفًا رئيسيًا للدول الساعية للتطور.

أما المفهوم الحديث للأمية فقد ارتبط بالتقدم العلمي والتكنولوجي، حيث أشار خبراء من اليونسكو إلى أن الشخص غير الأمي هو من يستطيع القراءة والكتابة وفهم نصوص بسيطة تتعلق بواقعه اليومي[7]. ويوضح هذا التفاوت في معايير الأمية بين المجتمعات تبعًا لتقدمها التكنولوجي وتغير الزمن، فبينما كانت الأمية في المجتمعات التقليدية تعني الجهل بالقراءة والكتابة فقط، باتت في المجتمعات الحديثة تشمل عدم امتلاك مهارات متعددة، مثل القدرة على الوصول إلى المعلومات والتعامل مع مصادر المعرفة المتنوعة، أي ما يُعرف بالثقافة المعلوماتية. هذه الثقافة تتطلب مهارات متقدمة تُمكّن الأفراد من مواكبة التغيرات السريعة في البيئة التكنولوجية[8] واختبار الفهم العميق للأفكار المتدفقة عبر الوسائط الحديثة.

عموما يمكن تعريف الأمية انطلاقا مما سبق، بأنها عجز الفرد عن توظيف مهارات القراءة والكتابة أو إنه كل سلوك يتعارض طبيعةً ووجوداً مع نظام الحضارة المعاصر، ومع أسلوب إنتاجها، ومع نمط الارتقاء بها، ومع فلسفتها السياسية والاجتماعية[9]

عرفت الأمم المتحدة الأمية بأنها حالة الشخص الذي لا يجيد القراءة والكتابة، أي الأمي هو الشخص الذي لا يستطيع ان يقرأ ولا أن يكتب أو يفهم عبارة قصيرة وبسيطة عن حياته اليومية، وفي تعريف آخر هو الشخص الذي يعجز عن التواصل مع غيره خارج الخطاب الشفاهي. ثم أصدرت عام 1971 تعريفاً آخر جاء فيه: "يعتبر غير أمي كل شخص اكتسب المعلومات والقدرات الضروريّة لممارسة جميع النشاطات التي تكون فيها معرفة حروف اللّغة ضرورية لكي يلعب دوره بفعالية في جماعته، ويحقق في تعلُم القراءة والكتابة والحساب نتائج تمكنه من الارتقاء بنفسه وبالجماعة التي ينتمي إليها، كما تسمح له بالمشاركة النّاشطة في حياة بلده.[10]

تعكس الأفكار المقدمة أعلاه تطور مفهوم الأمية كظاهرة اجتماعية تتأثر بالتحولات الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية؛ إذ يعتبر هذا الأخير مرآة لطبيعة البناء الاجتماعي؛ حيث يبرز كيف تتغير المعايير والاحتياجات وفقًا لتقدم المجتمعات وتزايد تعقيدها. فبينما كانت الأمية، تاريخياً، تشير إلى الجهل بالقراءة والكتابة، بات هذا المفهوم يعكس مقياساً للتباينات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمعات.

في المجتمعات التقليدية، كان التعليم الشفوي وسيلة رئيسية للتعلم والتواصل. وفي هذا السياق، كان الشخص الأمي مقبولًا كجزء طبيعي من البنية الاجتماعية، حيث لم تكن القراءة والكتابة مطلباً ضرورياً لحياة الفرد أو لاندماجه الاجتماعي. ولكن مع نشوء الاقتصادات الحديثة وتوسع المدن، بدأت القراءة والكتابة تصبح ضرورية للإنتاج والعمل في المجتمع. وبالتالي، بدأ التمييز بين القادرين على القراءة والكتابة والأميين يعكس نوعاً من الفجوة الاجتماعية التي تعمقت مع تطور التعليم المدرسي وانتشاره كوسيلة أساسية للتنقل الاجتماعي.

تعتبر الأمية الحديثة امتداداً لهذا التصور لكنها تبرز أنواعاً جديدة من "الأمية" تتعلق بالكفاءة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويجسد هذا التطور "الامية المعلوماتية" التي تنشأ بسبب التفاوت في الوصول إلى المعلومات والمهارات التقنية. هذا التطور ينسجم ويؤكد النظرية

السوسيولوجية التي طرحها بيير بورديو[11] حول **رأس المال الثقافي**[12]، حيث يرتبط الوصول إلى المعرفة الحديثة ومهارات التعامل مع التكنولوجيا بامتلاك رأس مال ثقافي يميز طبقات المجتمع عن بعضها.

أن المفاهيم المرتبطة بالأمية تتباين باختلاف البنى الاقتصادية والثقافية للمجتمعات. فالأمية في المجتمعات النامية تُعرّف وفق احتياجات القراءة والكتابة التقليدية، في حين تتوسع في المجتمعات المتقدمة إلى معايير ترتبط بقدرة الفرد على التعامل مع التكنولوجيا والبيانات. هذا التفاوت يُبرز تأثير الحداثة على مفهوم الأمية ويعكس تحولات في الطبيعة البنيوية للمجتمعات، حيث أصبحت المعرفة التقنية والمعلوماتية أداة للتحكم الاجتماعي وسمة من سمات الفرد المتعلم.

تطرح هذه الرؤية تساؤلات حول دور المجتمع والدولة في تنظيم الفرص التعليمية والتقنية ومدى مساهمتها في تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث إن الأمية بشكلها الجديد قد تكرس للتمييز الاجتماعي وتعيق المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاندماج الاجتماعي.

بالتالي، تكشف هذه الأخيرة عن عمق العلاقة بين تطور مفهوم الأمية والواقع الاجتماعي، حيث أصبح هذا المفهوم مقياساً للحراك الاجتماعي والاقتصادي. كما يطرح أمام السوسيولوجيا مسؤولية تفكيك العوامل البنيوية التي تعيق توسيع فرص التعلم والوصول إلى التكنولوجيا، وهو ما يعتبر أساسيًا لتحقيق مجتمع متكافئ وأكثر شمولية.

إذا اعتبرنا أن الأمية تمثل أحد مظاهر التخلف[13]، فإن الجهود المبذولة لمحوها يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من أي مشروع يهدف إلى تنمية البلاد وتطويرها، بحيث يصبح الإنسان عنصرًا فعّالًا وداعمًا لهذه التنمية. ويتطلب ذلك إجراء ثورة شاملة في نظم ومفاهيم التعليم والتثقيف على جميع المستويات، بدءًا من محو الأمية وصولًا إلى التعليم الأساسي والعام والفني والجامعي، إلى جانب تعزيز البحث العلمي، وتوسيع فرص تعليم الكبار، وابتكار أنماط وأساليب تعليمية متنوعة تهدف جميعها إلى تحقيق التنمية الشاملة.

عموما تعد استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار ركيزة أساسية في جهود التنمية. ينبغي أن تتوافق أهداف تعليم الكبار مع أولويات خطط التنمية في المجتمع لضمان تحقيق دوره بشكل فعّال. لتحقيق ذلك، يجب أن تنبع هذه الاستراتيجيات من احتياجات المجتمع وتطلعاته، مع الاستفادة القصوى من المؤسسات والموارد المتاحة. ولا شك أن القضاء على الأمية يشكل مفتاحًا لحل العديد من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها البلدان النامية، مثل الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الإجهاض ووفيات الأطفال، فضلًا عن تقليل انتشار الجريمة والعنف.

يمكن النظر إلى الأمية كظاهرة بنيوية تمثل أحد أوجه التهميش الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمعات. فالأمية ليست مجرد غياب القدرة على القراءة والكتابة، بل هي انعكاس لغياب الفرص المتكافئة للتعليم والنمو الشخصي والاجتماعي. إن الجهود المبذولة لمحو الأمية لا تقتصر على تعزيز المهارات الأساسية، بل تهدف أيضًا إلى تمكين الأفراد من المشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا يتطلب تحولًا جذريًا في نظم التعليم ومناهجه، بحيث تراعي الحاجات الفعلية للمجتمعات وتساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات بين الطبقات المختلفة. إذ أن التعليم، في هذا السياق، يُعد أداة لتحرير الإنسان من قيود البنى التقليدية التي تعوق التنمية.

3– في أنواع الأمية:

رغم ما تشهده قضية محو الأمية من اهتمام واسع اليوم، وذلك من منطلق إدراك الدولة أن الأمية تشكل العقبة الأساسية التي تقف حجر عثرة أمام قضايا التنمية والتطور، وأن الاهتمام بالتنمية البشرية من خلال فتح آفاق التعلم وتمهيد سبل المعرفة، هو أمر بالغ الأهمية في دفع عجلة التقدم على اعتبار أن الإنسان هو الثروة الحقيقية والعامل الأساسي لكل تغيير منشود. الا ان الامر الواقع يبين التفاوت والتباين في طرق التدخل لمعالجة هذه القضية نظرا للتنوع في اشكال وانماط الظاهرة.

وفي هذا السياق فرض التنوع في أشكال وأنماط ظاهرة الأمية صعوبة أيضا في مواجهتها، حيث هناك مجتمعات تتحدث عن أمية أبجدية أو وظيفية، وأخرى تتحدث عن أمية رقمية إلكترونية، مرتبطة بالتطور العلمي والمعرفي والذكاء الاصطناعي، وبالنسبة لنا في المغرب فإن الرصد الرسمي يتحدث عن الأمية في مستوياتها الأولى أي الأمية الأبجدية، أي الأفراد غير القادرين على القراءة والكتابة وحل مسألة حسابية بسيطة.

1-3 الأمية الأبجدية:

تُعرَّف الأمية الأبجدية على أنها غياب الكفاءة الأساسية لدى الفرد في القراءة والكتابة والإلمام بالمبادئ الأولية للحساب. من منظور سوسيولوجي، تُعد الأمية ظاهرة اجتماعية وثقافية تتجاوز كونها مجرد نقص في المهارات الفردية، إذ تعكس أبعادًا أعمق تتعلق بالحرمان من أدوات التعبير والتفاعل مع النصوص المكتوبة، مما يؤدي إلى إقصاء الأفراد عن المشاركة الفعّالة في الحياة العامة والمجتمع.

يُطلَق وصف "الأمي" على كل شخص تجاوز الثانية عشرة من عمره ولم يحقق الكفاءة الكاملة في مهارات القراءة والكتابة ولم يكن منخرطًا في أي سياق تعليمي أو تدريبي. تاريخيًا، كان مفهوم محو الأمية محصورًا في عملية فك الرموز الكتابية، مع الاعتماد على أساليب موجهة للأطفال لتعليم الكبار، مما يعكس نقص الوعي بأهمية القراءة والكتابة كأدوات للتحرر الفكري والتمكين الاجتماعي. وبهذا اختُزلت القراءة إلى مجرد مهارة تقنية، متجاهلة دورها بوصفها عملية تفاعلية تُسهم في بناء هوية الفرد وتطوير قدراته على المشاركة المجتمعية.[14]

واجه هذا المفهوم انتقادات متعددة، أبرزها انفصال برامج محو الأمية عن أي نشاط تربوي أو اجتماعي أو اقتصادي، واعتبار التعليم الأبجدي هدفًا نهائيًا بحد ذاته، وهو ما يتناقض مع المتطلبات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم. نتيجة لذلك، أصبحت هذه البرامج في كثير من الأحيان غير فعّالة وغير جاذبة للمتعلمين[15]، إذ أخفقت في تقديم رؤية تربط بين اكتساب المهارات الأساسية وتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

عند تناول قضية محو الأمية الأبجدية، التي تُعنى بتعليم القراءة والكتابة والحساب، نجد أن لها مستويات متعددة تتراوح بين الإلمام البسيط وإتقان المهارات بشكل ناضج. وهنا يبرز التساؤل: إلى أي مستوى نسعى في مقاربتنا لهذه القضية؟ هل نكتفي بإكساب المهارات الأساسية، أم نسعى لتوظيفها كوسيلة لتحقيق تحول اجتماعي وثقافي يضع الفرد في مركز التنمية المجتمعية؟

نستحضر هنا أحد الباحثين[16] الذي يجيب عن هذا السؤال بأن مستويات كثيرة لمعرفة القراءة والكتابة، ولكن الأكثر استعمالا في برامج محو الأمية مستويان: الأول يصطلح عليه "بمستوى الحد الادنى"؛ والثاني اصطلح على تسميته بالمستوى الوظيفي لمعرفة القراءة والكتابة.[17]

أ- فكرة الحد الأدنى: هي فكرة قديمة الاستعمال في برامج مكافحة الأمية، وترجع نشأتها الى عدم توفر الامكانيات اللازمة لوضع البرامج الوافية لمكافحة الظاهرة وتنفيذها. وتدل التقارير الاخيرة، كما يقول جراي على ان الفكرة بأهدافها المحدودة وبرامجها الضيقة لا تزال منتشرة في كثير من مناطق العالم..، ولعل معظم البرامج المعدة لمكافحة الظاهرة وأدواتها في البلاد العربية تبين أنها مبنية على هذه الفكرة.

وتقوم فكرة الحد الأدنى على أن الهدف من تعليم الأميين هو تزويدهم بالمهارات الأولية للقراءة والكتابة وتقدم هذه المهارات عادة في كتاب أو كتابين يشتملان على عدد من الدروس والتمرينات التي تدور حول التعرف على الكلمات والأرقام والعناصر الأساسية في الكتابة، والمفروض أن اكتساب المهارات الخاصة بتعرف الكلمات ونطقها وكتابتها يمكن المتعلم من قراءة أي مادة تعرض عليه أو كتابة أي شيء يحتاج إليه..

لعل رواد هذه الفكرة الذين يدافعون عنها ينسبون اليها بعض المزايا مثل اشباع رغبة كثير من الكبار في اكتساب القدرة على قراءة الاشياء البسيطة وقضاء بعض الحاجات العملية، واعطائهم فرصة التخلص من وصمة الأمية.. ويؤكدون رواد هذه الفكرة أن أي شخص يصل الحد الأدنى يستطيع أن يقطع بقية الطريق بنفسه إذا كان لديه دافع قوي وقدرة على التعلم. ويضيفون أيضا ان الجهد والمشقة اللذين تستلزمها المستويات العالية والبرامج المطولة، تجعل العديد من الأميين تأبى عن الالتحاق بفصول تعليم الاميين، وحتى الذين يلتحقون بها سرعان ما ينقطعون عن الدراسة بعد ان يتبينوا ما تتطلبه من جهد ووقت.

ووجهت لهذه الفكرة انتقادات أهمها ان نتائج حملات محاربة الأمية قد اثبتت أن المتعلم حين يتوقف عند حد يكون عاجزا عن استعمال القراءة والكتابة إلا في اغراض أولية جدا، مما يؤدي الى نسيان ما تعلمه.[18] وقد أثبتت تجارب المشتغلين بتعليم الكبار أن الأقلية الضئيلة من

المتعلمين هي التي تعتمد على نفسها وتقوم بمتابعة التعلم بعد الحد الأدنى، أما الاغلبية الساحقة فإنها لا تستطيع استغلال الفرص الجديدة في متابعة التعلم نظرا لنقص خبرتها وضعف مستواها.[19]

ب– فكرة المستوى الوظيفي: هي فكرة حديثة نسبيا ظهرت بالتدريج خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة والظاهر أن النتائج السيئة التي أدت إليها فكرة الحد الأدنى دعت المشتغلين بمحاربة الأمية يبحثون عن مستوى آخر يحقق الأغراض المنشودة من تعليم الأميين. والمتتبع لما نشر حديثا عن برامج محو الأمية وما قيل في المؤتمرات التي عقدت في شأنها في مختلف بلدان العالم، يلاحظ أن التفكير في هذا الميدان متجه الى الأخذ بفكرة المستوى الوظيفي وإحلالها بدل فكرة الحد الأدنى.[20]

وتقوم فكرة المستوى الوظيفي على أن الأهداف من تعليم الأميين هو تزويدهم بجميع المهارات والقدرات والمعلومات والاتجاهات التي تمكنهم من الاشتراك الفعال والايجابي في مناشط القراءة والكتابة التي تفرضها الحياة المجتمعية على المتعلمين من أبنائه، فإذا كان الواقع يشترط على المتعلمين أن يكونوا قادرين على الاتصال بالأحداث الجارية عن طريق قراءة الصحف والمواقع والمجلات،[21] فيجب أن يتعلم الأميون حتى يصلوا الى المستوى المطلوب والذي من خلاله يستطيعون فعل ذلك، وهذا بالنسبة لجميع الامور التي ستواجه الأمي في حياته، ويسمى هذا المستوى من المعرفة بالمستوى الوظيفي.

3–2 الأمية الوظيفية:

ظهر هذا المفهوم في الستينات، في إطار منظمة اليونسكو، بداية كمنهج لتخطيط برامج محو الأمية أكثر منه مفهوما جديدا، وفي هذا الإطار انتقلت برامج محو الأمية من مجرد (فك الخط) وحد أدنى من التعليم، إلى المستوى الوظيفي للقراءة والكتابة. ويعرف المستوى الوظيفي بأنه اكتساب الفرد لمعلومات ومهارات وقدرات تمكنه من المشاركة الفعالة في مناشط مجتمعه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وتحقيق هذا المفهوم يتطلب إقدام الفرد على التعلم السليم والنطق الصحيح والفهم الواعي والنقد والقدرة على التعبير والكتابة، وقد حدث هذا التغيير بفعل متغيرات تربوية ونفسية وبحثية ومجتمعية.[22]

بمناسبة الدورة 20 للندوة العامة لليونسكو 1968، أعطي تعريف آخر للأمية بالعبارة التالية: "يعتبر أميا وظيفيا كل شخص غير قادر على ممارسة الأنشطة التي من أجلها يكون محو الأمية ضروريا في صالح السير الجيد لمجموعته، وكذلك لغرض تمكينه من مواصلة القراءة والكتابة والحساب وتنمية ذاته وجماعته التي ينتمي إليها [23]."ومن خلال هذا التعريف يتعين إبراز تطور هام له من خلال مطلبين أساسين:

لم يعد يكفي معرفة الشخص قراءة وكتابة نص بسيط لكن أن يكون قادرا على ممارسة جميع الأنشطة التي من أجلها تكون القراءة والكتابة والحساب من الضروريات وهذا يتطلب معارف واسعة ومستوى كافي. كذلك هناك صلة بين تنمية القدرات العقلية والتربية الدائمة والترقية الاجتماعية والواجبات نحو الجماعة[24].

وإذا رجعنا الى بعض المقاربات السوسيولوجية في اهتمامها بهذا الموضوع نجد على سبيل المثال أن التوجه الوظيفي، يُنظر إلى محو الأمية الوظيفية على أنها وسيلة لتمكين الأفراد من المشاركة في النظام الاجتماعي والاقتصادي بشكل فعّال. يمكّن هذا المستوى من محو الأمية الأفراد من أداء أدوارهم الاجتماعية والمهنية بكفاءة، مما يُسهم في استقرار النظام الاجتماعي وتقدمه. القراءة والكتابة هنا تُعتبر أدوات لتحقيق التكامل بين الفرد والمجتمع، حيث يُنظر إلى التعليم كآلية للتنشئة الاجتماعية وتعزيز القيم المشتركة.

رغم أهمية هذه النظرة، قد تركز بشكل مفرط على الدور الاجتماعي دون الالتفات إلى الفوارق الطبقية أو الثقافية التي قد تحول دون وصول الجميع إلى هذا المستوى من التعليم.

وتُعتبر محو الأمية الوظيفية من منظور الصراع الاجتماعي ساحة لصراع القوى بين الطبقات الاجتماعية. إذ يرى هذا الاتجاه أن محو الأمية لا يهدف فقط إلى تمكين الأفراد، بل يمكن أن يُستخدم كوسيلة للسيطرة الثقافية وإعادة إنتاج الهياكل الطبقية القائمة. البرامج التي تُصمم لتعليم القراءة والكتابة قد تُركّز على المعارف التي تخدم النظام الاقتصادي القائم، متجاهلة احتياجات الأفراد من الطبقات المهمشة أو الثقافات

الفرعية. **ولعل التحدي الذي يواجهنا على هذا المستوى هو** كيف يمكن توظيف محو الأمية كوسيلة للتحرر الفكري والاجتماعي، وليس فقط لتلبية متطلبات سوق العمل أو تعزيز النظام الرأسمالي؟

تعد محو الأمية عملية تُشكّل هوية الفرد وتُعيد صياغة علاقته بالمجتمع. القدرة على القراءة والكتابة ليست مجرد مهارة تقنية؛ بل هي رمز للتقدم الاجتماعي والقدرة على المشاركة في الأنشطة الثقافية والاقتصادية. في هذا السياق، تصبح برامج محو الأمية جزءًا من بناء الهوية الشخصية والجماعية، حيث تؤثر على كيفية رؤية الأفراد لأنفسهم وتفاعلهم مع الآخرين.

وتبقى الإشكالية الرمزية المركزية التي ما فتئت تواجها المهتمين انطلاقا من هذا البعد الفهمي أنه في بعض المجتمعات، قد يتم وصم الأميين أو المتعلمين الجدد، مما يعوق اندماجهم الاجتماعي، رغم اكتسابهم المهارات المطلوبة.

يمكن النظر إلى محو الأمية الوظيفية كاستجابة لتحولات اجتماعية كبرى مثل التحضر، الثورة الصناعية، والعولمة. هذه التحولات فرضت ضرورة تمكين الأفراد من مهارات أساسية للمشاركة في سوق العمل والمجتمع الرقمي. التعليم الوظيفي هنا يعكس العلاقة المتبادلة بين البنية الاجتماعية واحتياجات الأفراد، لكنه قد يواجه تحديات متعلقة بضعف البنى التحتية أو انعدام العدالة في توزيع الموارد التعليمية.

يقترح باولو فريري[25] وآخرون أن محو الأمية ينبغي أن يُستخدم كوسيلة لتحرير الأفراد من القيود الاجتماعية والثقافية التي تعيق تطورهم؛ ويؤكد على أهمية استخدام القراءة والكتابة كأدوات للنقد والتحليل، بهدف فهم السياقات الاجتماعية والعمل على تغييرها. وفي هذا الإطار، تصبح برامج محو الأمية عملية تفاعلية تُعزز الوعي النقدي، وتُحرر الأفراد من التبعية، وتُمكّنهم من الإسهام في بناء مجتمعاتهم.

محو الأمية الوظيفية، وفقًا للمقاربات السوسيولوجية، ليست مجرد عملية تعليمية، بل هي ظاهرة اجتماعية معقدة ترتبط بالبنى الاقتصادية والثقافية والسياسية. لذلك، فإن نجاحها يعتمد على كيفية تصميم البرامج التعليمية بحيث تكون شاملة، عادلة، ومرتبطة باحتياجات الأفراد والمجتمع. يجب أن تتجاوز الأهداف المهارات التقنية إلى تعزيز المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة..

3-3 الأمية القرائية:

مفهوم القرائية؛ هو القدرة على القراءة والكتابة بشكل يمكن الفرد من فهم المعلومات المكتوبة واستخدامها بفعالية في حياته اليومية؛ هذا إضافة الى القدرة على تفسير النصوص، والتواصل باستخدام الكتابة، وفهم الأرقام، واستخدام التفكير النقدي لتحليل وتقييم المعلومات.

ينبغي التمييز هنا بين "محو الأمية" و"القرائية". فالأول يشير إلى العملية التي تهدف إلى القضاء على الأمية، بينما يشير مفهوم القرائية، أو "Literacy"[26] بالإنجليزية، إلى وضعية مجتمع أو مجموعة قارئة، أي إلى حالة من "الثقافة" مقابل حالة "الطبيعة". يُلاحظ أن القرائية تُستخدم أحيانًا كمرادف لمحو الأمية. وفي بعض الوثائق الفرنسية، يظهر مصطلح "Lecturisation"[27] بمعنى القرائية، ويعني القدرة على التحكم في المهارات الأساسية بشكل يسمح للمتعلم بالتمكن من القراءة والكتابة للتعبير، الفهم، والتواصل. كما ظهر مصطلح آخر مشتق من نفس الكلمة وهو "Lecturisé"، ويعني الشخص الذي تم تمكينه من القراءة[28]. يُذكّرنا ذلك بالآية الكريمة "سنقرئك فلا تنسى" (سورة الأعلى، الآية 6). ويمكننا رؤية تأثير هذه الفكرة في التراث التربوي الإسلامي في المغرب، حيث نجد الفقيه المغراوي يستعمل تعابير مثل: "... وقد أفتى الأشياخ أنه لا يجوز إقراؤه"، مشيرًا إلى عدم جواز تعليم الصبيان من قبل معلم غير مؤهل أخلاقيًا ومهنيًا[29].

تتجاوز القرائية المفهوم التقليدي لمجرد القراءة والكتابة، حيث ترتبط أيضًا بمهارات مثل فهم المعلومات الصحية، والمالية، والرقمية، وحتى البيئية، مما يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة في حياتهم. في هذا السياق، أصبحت القرائية متعددة الأبعاد،

تشكل القرائية ركيزة أساسية لتمكين الأفراد من المشاركة الفعّالة في المجتمع وتعزيز ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. استناداً إلى ذلك، أطلقت اليونسكو مبادرة "القرائية من أجل التمكين"[30] كإطار استراتيجي يمتد لعشر سنوات (2006-2015)، بهدف تسريع جهود محو الأمية من خلال تعاون الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف، في 35 دولة تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال. وتعد هذه المبادرة آلية تنفيذية رئيسية لتفعيل عقد الأمم

المتحدة لمحو الأمية (2003-2012) الذي تقوده اليونسكو وتنسقه، وتهدف المبادرة إلى دعم الدول في تحقيق تحسين بنسبة 50% في معدلات محو أمية الكبار بحلول عام 2015.

عرفت إحدى الباحثات مفهوم الأمية القرائية بالقول "أن يكون الفرد قرائيا في اللغة العربية، يعني أن يكون غير أمي"[31] وأكدت أنه "يكاد يجمع معظم الباحثين أن القرائية هي القدرة على فهم واستعمال المعلومة المكتوبة في الحياة اليومية، في البيت وفي العمل وفي الجماعة بهدف تحقيق أهداف شخصية وتوسيع المعارف والقدرات"[32].

3-4 الأمية الحضارية:

تُعرَّف الأمية الحضارية على أنها عجز الأفراد المتعلمين عن مواكبة التحولات المعرفية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والفلسفية التي تميز عصرهم، إضافة إلى افتقارهم لقدرة دينامية تمكّنهم من فهم هذه المتغيرات وتوظيفها بطرق إبداعية تسهم في تحقيق انسجام فعال بين ذواتهم ومتطلبات العصر الحديث. يتجلى هذا العجز في التمسك بمجموعة من العادات والتقاليد والمعتقدات الفكرية والممارسات السلوكية التي تتسم بالجمود، ما يعيق قدرتهم على التكيف مع طبيعة الحياة المتجددة باستمرار. تعكس هذه الحالة تعارضًا بين الموروث السكوني من جهة، وحتمية التفاعل مع متطلبات الحداثة والتغيير من جهة أخرى، مما يؤدي إلى فجوة في استجابتهم للتغيرات السريعة في المجتمع..[33]

عموما تشير الأمية الحضارية[34] إلى محدودية اطلاع الفرد على الأحداث وعدم متابعته المستمرة للتطورات في المجالات التاريخية، الدينية، السياسية، الاقتصادية، والأدبية وغيرها. كما تعبر عن الجهل أو التجاهل لمختلف أشكال المعرفة المتعلقة بالبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به. تؤدي هذه الحالة إلى عجز الفرد عن التكيف مع التغيرات الاجتماعية، الحضارية، والتقنية التي يشهدها المجتمع، نتيجة للجمود الفكري والقيود المفروضة على قدرته على الإبداع والتجديد.[35]

تنقسم الأمية الحضارية من حيث المبدأ إلى عدد غير قليل من الأقسام والفروع الرئيسية فتندرج تحت لوائها: الأمية الثقافية، الأمية العلمية، الأمية التكنولوجية، الأمية الفنية، الأمية الجمالية، الأمية الصحية، الأمية العقائدية.

4- الأمية وتحديات الألفية الثالثة: بين الواقع وآفاق المستقبل

من مميزات مرحلة الألفية الثالثة، التداول السريع للمعلومات والاعتماد على منطق السوق وإزاحة الحواجز الجمركية أمام البضائع وإعطاء الاولوية للجودة في الانتاج وتشجيع روح المبادرة والمنافسة.. الخ[36]، كما ان العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية دخل إليها العالم بكامله، ولم تساهم الدول الضعيفة في صنعها ولكنها مرغمة على مواكبتها ومسايرة ضغوطاتها، وفي ظل هذه الظروف طرحت عدة تحديات وإكراهات أمام الأفراد والجماعات والدول بعينها.

في هذه المرحلة اي دخول الألفية الثالثة تبنى الميثاق الوطني للتربية والتكوين وأعتبر قضية محو الأمية إلزاما اجتماعيا للدولة وقضية وطنية يجب العمل بكل جد من أجل التصدي الى هذه الآفة المعيقة للتنمية من طرف كل الفاعلين.

إذا سلمنا بأن الأمية مظهر من مظاهر التخلف، فإن عملية مقاربتها ومحوها ينبغي أن يكون جزءا اساسيا من كل رؤية أو برنامج أو مشروع يهدف الى تنمية المجتمع، بحيث يصبح الانسان هو الركيزة والمحرك الأساسي لكل تغيير مراد تحقيقه من خلال إزالة كل العراقيل التي تكبل طاقاته وقدراته.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق لماذا لازالت نسب الأمية مرتفعة بشكل كبير بالمجتمع المغربي؟ هل الأمر راجع الى المقاربات التقنيوية المعتمدة في التعاطي معها؟ أم الامر راجح لعدم وجود رغبة سياسية وطنية للحد منها ومحوها؟ وما هي أهم الطرق والاجراءات والاليات الممكنة لفهم الظاهرة واستثمارها في وضع الخطط والبرامج في ظل التحديات التي تطرحها الفترة الراهنة؟

يعد هذا المستوى الأول من مستويات الأمية أحد أهم التحديات التي تواجه كل المتدخلين في هذا المجال نظرا لصعوبة التحديد الدقيق له وربما هذا راجع لطبيعة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكل مجتمع، الأمر الذي يستدعي الحرص على احترام هذه الخصوصية في كل استراتيجية أو برنامج. وفي هذا السياق لابد من التفكير فيها وفي كيفية تشكلها، من أجل استيعابها وفهمها أولا والتوجه نحو أهم المنابع المنتجة لها لأجل وضع حلول لها للحد من تفشيها، ووضع الخطوات الاجرائية للتدخل لمعالجتها والحد منه.

التعاطي مع اشكالية الأمية بنوع من البساطة والاستهانة قد زاد من صعوبة مواجهها، اضافة الى ان انخراط المغرب في المواثيق الدولية، والتي تم الإقرار من خلالها بالبعد الدولي لظاهرة الأمية وأن مسألة تدبيرها وتمويلها ووضع حلول لها تبقى رهينة بالإملاءات الدولية، كان هاجسا وتحديا بالنسبة لكل البرامج والاستراتيجيات التي تجعل من قضية الأمية هدفها.

ويعد المغرب من بين البلدان التي تعاني من هذه الآفة المعيقة وما يترتب عنها من مشكلات اجتماعية سلبية تكون سببا في عرقلة عجلة التطور والتقدم نحو الافضل، من تقدم علمي اجتماعي اقتصادي تكنولوجي...، وبالرغم من العدد المتواضع من الدراسات والأبحاث التي أنجزت حول الموضوع والتي دعت جلها الى ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في التعاطي مع الظاهرة لخفض مستوياتها. ولذلك أكد بالحرف التقرير الختامي لاجتماع الخبراء حول البرنامج الاقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الأمية في الدول العربية، على أنه: "من أهم عوامل النجاح في مواجهة المشكلات الكبرى في المجتمعات الانسانية، هو توفر الإرادة السياسية والإرادة المجتمعية وتحريك قوى المجتمع جميعها بحث تؤدي الى تزايد في فعالية الافراد والمؤسسات، والى ترشيد استثمار الموارد البشرية والمادية وتحقيق العائد الامثل منها للفرد والمجتمع.[37]

تواجه جهود محو الأمية في المغرب تحديات جمة، ترتبط بشكل وثيق بالبنية الاجتماعية والاقتصادية التي تنعكس على مشهد التعليم. فرغم تقدم السياسات الحكومية والتزام المجتمع المدني، إلا أن الأمية لا تزال ظاهرة مترسخة في بعض الفئات، خصوصًا في المناطق القروية والمناطق الهامشية. ويُعزى ذلك إلى عوامل عدة، منها تفاوت الوصول إلى التعليم، وارتفاع نسب الفقر، والعوامل الجندرية التي تمنع النساء من المشاركة الكاملة في التعليم. هذه العوائق لا ترتبط فقط بالقدرة على الالتحاق بالمدارس، بل تتجذر في سياقات اجتماعية أعمق تتعلق بتوزيع السلطة والثروة والعادات الاجتماعية، التي تفضل التعليم التقليدي أو اليدوي على التعليم الأكاديمي.

كما أن الألفية الثالثة تطرح تحديات جديدة تتجاوز محو الأمية التقليدية لتشمل الأمية الرقمية والثقافية، وهو ما يفاقم من تهميش الفئات غير المتعلمة. يتطلب هذا التطور توسيع مفهوم محو الأمية ليشمل تعلم المهارات الرقمية التي باتت ضرورية للاندماج الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، لا يمكن إغفال الأثر السلبي للبنية التحتية التعليمية الضعيفة والافتقار إلى المدرسين المؤهلين في المناطق البعيدة، مما يعزز استمرار الفجوة المعرفية. وتبعًا لذلك، يستلزم تجاوز هذه التحديات تبني نهج سوسيولوجي شامل يراعي مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ليتيح للمغرب فرصة تحقيق أهداف التنمية الشاملة وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

4-1 جدلية التغير المناخي والبيئي ومشكلة الأمية في المغرب

إن فهم كيفية تأثير الأمية على تفاعل الأفراد مع قضايا البيئة والتغير المناخي. الأمية، سواء كانت ثقافية أو بيئية، تعيق قدرة الأفراد على فهم وتفسير التغيرات البيئية بشكل صحيح، مما يحد من قدرتهم على التفاعل مع هذه القضايا بفعالية. يتطلب بذل جهود لزيادة الوعي البيئي وتعليم الأفراد، خصوصًا في المناطق القروية والمحرومة، لتقليل تأثير التغير المناخي وتحقيق تغييرات اجتماعية فعالة في التعامل مع البيئة. وهذا ما تؤكد عليه نظرية التفاعل الرمزي [38]

يؤدي التغير المناخي إلى تفاقم التحديات البيئية والاجتماعية، خاصة في البلدان النامية مثل المغرب، حيث يعتمد جزء كبير من السكان، خصوصًا في المناطق القروية، على الزراعة والصيد كمصدر رزق. تؤثر الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر سلبًا على الزراعة، ما يؤدي إلى نزوح بعض الأسر القروية إلى المدن بحثًا عن فرص عمل. في هذه البيئة غير المستقرة، يجد الأطفال في المناطق المتأثرة أنفسهم مجبرين على ترك التعليم والعمل لمساعدة أسرهم، ما يؤدي إلى زيادة معدلات الأمية. فالأمية لا تُعتبر فقط نتيجة للتدهور البيئي بل تساهم أيضًا في نقص

الوعي البيئي، حيث يعجز الأفراد غير المتعلمين عن الوصول إلى المعلومات حول طرق التعامل مع آثار التغير المناخي أو اتباع أساليب زراعية تتكيف مع الظروف البيئية الجديدة، مما يجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالظروف المناخية.

من جهة أخرى، يُسهم التغير المناخي في استنزاف الموارد الطبيعية التي تعوّل عليها الأسر الفقيرة، خاصة في المناطق القروية، ما يضطر بعض الأفراد إلى الهجرة وترك التعليم للانخراط في وظائف متدنية المهارة. هذه الحلقة المفرغة تربط بين تدهور البيئة واستمرار الأمية، حيث يُحد نقص التعليم من قدرة المجتمع على تبني ممارسات بيئية مستدامة، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات البيئية على المدى الطويل. في الوقت نفسه، يضعف التدهور البيئي إمكانية تحقيق التنمية الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في مكافحة الأمية عبر تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

4-2 الأمية في سياق الفقر واللامساواة: إشكالية مستدامة أم تحدٍ قابل للحل؟

ان دراسة كيفية تأثير تحديات الألفية الثالثة، مثل الفقر والأمية، على تصورات الأفراد لأنفسهم وعلاقتهم بمجتمعهم، وكيفية تشكل الهويات الاجتماعية في ظلها؛ يمكننا أن نؤكد أن الأمية تعد أحد أبعاد الفقر وعدم المساواة، إذ تؤدي مستويات الفقر المرتفعة في المغرب، خاصة في المناطق القروية والمهمشة، إلى انخفاض القدرة على توفير التعليم. تنعكس الفجوة الاجتماعية الاقتصادية على عدم تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم، حيث تجد الأسر ذات الدخل المحدود نفسها مضطرةً إلى التخلي عن تعليم أبنائها بسبب التكاليف المادية، سواء المباشرة أو غير المباشرة كالتنقل والكتب. يؤدي هذا الحرمان من التعليم إلى استمرار حلقة الفقر، حيث يُصبح الأفراد غير المتعلمين غير قادرين على تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ما يكرس الفقر كظاهرة وراثية تمرر من جيل إلى آخر.

كما أن التفاوت الاجتماعي يجعل من الصعب توفير خدمات تعليمية متساوية وذات جودة للجميع، حيث تتركز الفرص والموارد في المناطق الحضرية الأكثر ثراءً، بينما تُهمل المناطق الفقيرة. هذا الواقع يخلق فجوة تعليمية تزيد من نسب الأمية في المناطق التي تعاني من الفقر. في ظل هذا التفاوت، تعاني الأسر الفقيرة من نقص الوعي بالقيمة الحقيقية للتعليم كوسيلة للتنمية الشخصية والاجتماعية، ما يعزز حلقة مفرغة تربط بين الفقر والأمية والتفاوت الاجتماعي.

4-3 إشكالية الأمية والتحديات الصحية والأمراض الوبائية

كشف انتشار الأمراض الوبائية، مثل جائحة كوفيد-19، عن عمق التحديات الصحية في المغرب وخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة حيث تزداد معدلات الأمية. في هذه المناطق، يؤدي غياب التعليم والمعرفة إلى ضعف الوعي الصحي وعدم القدرة على الوصول للمعلومات اللازمة للوقاية من الأمراض. إذ تساهم الأمية في الحد من فهم الأفراد للإجراءات الوقائية مثل غسل اليدين، والتباعد الاجتماعي، وأهمية اللقاحات، ما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالعدوى. ونتيجة لذلك، تصبح الفئات غير المتعلمة الأكثر تضرراً في الأزمات الصحية، مما يُسهم في تفاقم عبء الأمراض وانتشارها بشكل أكبر بين الأسر الفقيرة.

علاوة على ذلك، تؤدي الأمية إلى ضعف فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، إذ يجد الأفراد الأميون صعوبة في فهم الإرشادات الطبية أو التواصل الفعال مع مقدمي الرعاية الصحية، وهو ما يقلل من فاعلية الخدمات الصحية المقدمة لهم. كما يضعف نقص التعليم من قدرة المجتمعات على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية التي تُستخدم في التوعية الصحية، مثل التطبيقات الصحية ومنصات التوعية عبر الإنترنت. وبهذا، تتسبب الأمية في تعزيز التحديات الصحية وزيادة انتشار الأوبئة داخل المجتمعات، مما يعرقل تقدم النظام الصحي الوطني وقدرته على الاستجابة للأزمات.

يرتبط ضعف الخدمات الصحية في المجتمعات الفقيرة بمستوى الأمية، حيث يؤدي تردي الرعاية الصحية إلى تفاقم الفقر الصحي وانتشار الأمراض المزمنة بين أفراد الأسر محدودة الدخل. في ظل غياب الخدمات الصحية الجيدة، يتعين على بعض أفراد الأسر الفقيرة، وخصوصًا النساء والفتيات، التخلي عن التعليم وتولي أدوار الرعاية المنزلية لأفراد الأسرة المرضى. ويؤدي هذا الحرمان من التعليم إلى استمرار الأمية، مما يُفاقم من محدودية الخيارات الاقتصادية لهذه الفئة، ويزيد من التفاوت الاجتماعي.

من جهة أخرى، تخلق الأمراض الوبائية والمعدية حالة من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتم توجيه موارد الدولة نحو الاستجابة للأزمات الصحية، مما قد يؤثر سلباً على التمويل المخصص للتعليم، ويزيد من صعوبة توفير الخدمات التعليمية الجيدة. وبهذا، يتضح التأثير المتبادل بين التحديات الصحية والأمية، حيث يؤدي نقص التعليم إلى تفاقم التحديات الصحية، بينما تؤدي الأزمات الصحية إلى تراجع الموارد المتاحة للتعليم، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة ويزيد من صعوبة مواجهة الفقر والأمية بشكل فعال.

4-4 الفجوة الرقمية: من الأمية النصية إلى الأمية الرقمية

ساهمت الثورة التكنولوجية في تحويل العالم إلى مجتمع رقمي يعتمد على الإنترنت، وهو ما أدى إلى بروز تحديات أمنية جديدة تتعلق بالأمن السيبراني وحماية الخصوصية ومكافحة المعلومات الزائفة. وفي المغرب، تشكل الأمية الرقمية عقبة رئيسية تعيق شريحة كبيرة من المجتمع، خاصة في المناطق القروية والمهمشة، عن الاندماج الكامل في هذا العالم الرقمي. حيث يجد الأفراد غير المتعلمين أو غير المدربين على استخدام التكنولوجيا صعوبة في الوصول إلى الموارد الرقمية والمعلومات الهامة، مما يزيد من فجوة المعرفة الرقمية بين مختلف الطبقات الاجتماعية. ويصبح الأفراد الأميون عرضة للتضليل عبر الإنترنت ويصعب عليهم التمييز بين المعلومات الصحيحة والزائفة، مما يعرضهم لمخاطر الاستغلال الرقمي والخداع الإلكتروني.

في الوقت نفسه، يؤدي نقص الوعي التقني بين الأميين إلى زيادة التعرض لتهديدات الأمن السيبراني، حيث يفتقر هؤلاء الأفراد إلى المهارات اللازمة لحماية معلوماتهم الشخصية. وفي غياب المعرفة اللازمة لاستخدام التكنولوجيا بأمان، تصبح البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة عرضة للاختراق أو السرقة، مما يزيد من التحديات المتعلقة بالخصوصية والأمن الرقمي في المجتمع. وهذا يعزز من ضرورة التعليم والتدريب التقني للحد من مخاطر الاستخدام غير الآمن للإنترنت وتضييق الفجوة الرقمية.

تمثل الأمية عائقاً أمام الاستفادة من الثورة التكنولوجية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. ففي عالم رقمي يعتمد على الوصول السريع للمعلومات والمهارات التقنية، يعجز الأفراد الأميون عن استغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا لتحسين مستوياتهم المعيشية والمهنية. على سبيل المثال، توفر التكنولوجيا فرصًا تعليمية وتدريبية عبر الإنترنت، لكن قلة المعرفة التقنية وعدم توفر الأجهزة الرقمية والإنترنت في بعض المناطق يحولان دون استفادة الأفراد الأميين من هذه الموارد. وبهذا، يتسبب نقص التعليم والأمية الرقمية في خلق فجوة بين الأفراد والمجتمعات، مما يضعف من إمكانات التنمية ويحدّ من الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، يعزز نقص التعليم من خطر الاعتماد المفرط على المعلومات الزائفة، حيث يفتقر الأميون إلى المهارات التحليلية التي تساعدهم على تقييم محتوى الإنترنت بشكل نقدي. ويؤدي انتشار المعلومات المضللة إلى تراجع الوعي الاجتماعي والصحي والسياسي، مما يعزز الفجوة بين الأفراد القادرين على استخدام التكنولوجيا بوعي وأولئك الذين يعانون من الأمية. وبالتالي، فإن الأمية تشكل تحديًا كبيرًا أمام استفادة المغرب الكاملة من التقدم التكنولوجي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، حيث تسهم في تعميق التفاوت الاجتماعي وتعطيل مسار التحديث الرقمي الشامل.

من منظور نظرية الحداثة والمجتمع الشبكي، يمثل تحدي التكنولوجيا وأمن المعلومات جانباً معقداً من التغيرات التي أحدثها التحول إلى المجتمع الرقمي. إذ يؤكد مانويل كاستيلز[39] أن المجتمع الشبكي يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية ويعزز الفجوة بين من يمتلكون القدرة الرقمية ومن يفتقرون إليها، وهو ما يزيد من التفاوت الاجتماعي ويعمق الإقصاء في المجتمعات التي تفتقر للبنية التحتية التكنولوجية المناسبة. هذا التحول إلى مجتمع يعتمد على الإنترنت كوسيلة أساسية للتواصل والمعلومة ينطوي على مخاطر كبيرة، تشمل قضايا الخصوصية والأمن السيبراني وانتشار المعلومات المضللة. في هذا السياق، يصبح الأفراد عرضة للاختراقات الإلكترونية وتضليل المعلومات، بينما تؤدي سرعة الاتصال الرقمي إلى تغييرات في العلاقات الإنسانية، مهددةً للقيم الاجتماعية التي تقوم على التواصل المباشر. تبرز هنا ضرورة تطوير سياسات تحمي الأفراد والمجتمعات في هذا العصر الرقمي، بحيث يتمكن المجتمع من تحقيق التوازن بين الاستفادة من التقدم التكنولوجي والحفاظ على الخصوصية والأمان وقيم التواصل الإنساني.

4- خاتمة:

إن مواجهة ظاهرة الأمية في المغرب تتطلب مقاربة شمولية تراعي أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، والتكنولوجية. في ظل تحديات الألفية الثالثة، لم تعد الأمية مجرد عدم القدرة على القراءة والكتابة، بل أصبحت تشمل جوانب تتعلق بالكفاءة الرقمية والوظيفية الضرورية للاندماج في مجتمع المعرفة. لذا، فإن محو الأمية يتطلب التزامًا مستمرًا من قبل الدولة والمجتمع لتوفير بيئة تعليمية عادلة ومتكاملة. تظل هذه القضية مفتاحًا لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع شامل، حيث يتمكن كل فرد من الإسهام في التغيير الإيجابي وتحقيق التكافؤ الاجتماعي.

يشير تحليل ظاهرة الأمية في المغرب إلى ضرورة إدراك الترابط العميق بين الأمية والبنية الاجتماعية والاقتصادية. فالأمية لا تعبر فقط عن نقص فردي في المعرفة، بل هي انعكاس للتراتبية الاجتماعية التي تنتجها ظروف الفقر والتهميش. يؤدي هذا الواقع إلى توسيع الفجوات بين الفئات، حيث يواجه الأفراد في المناطق القروية، لا سيما النساء، عوائق مركبة تتعلق بضعف البنية التحتية التعليمية والتصورات الاجتماعية التقليدية حول التعليم. بالتالي، يتطلب تجاوز الأمية النظر إليها كنتاج للعوامل الاجتماعية التي تعزز عدم المساواة، بحيث تصبح مقاربتها جزءًا من مشروع أكبر يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتفكيك البنى المعيقة للاندماج.

من ناحية أخرى، يتضح أن الألفية الثالثة قد أضافت أبعادًا جديدة لمفهوم الأمية، لتشمل الأمية الرقمية والوظيفية. ويعني هذا أن الأمية لم تعد مقتصرة على عجز في القراءة والكتابة، بل تشمل عدم القدرة على الاندماج في مجتمع المعرفة الرقمي. ولذلك، فإن محو الأمية الحديثة يتطلب تحولا نوعيا في السياسات التعليمية، بحيث يتجاوز التعليم التقليدي ليشمل مهارات التعامل مع التكنولوجيا والبيانات. بحيث هذا التحول يعكس الحاجة إلى تعزيز رأس المال الثقافي للأفراد ليتمكنوا من المشاركة الفعالة في المجتمع، مما يتيح فرصًا أكبر للاندماج الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، ويشكل أساسًا لبناء مجتمع شمولي قائم على تكافؤ الفرص.

عموما وللحد من تحديات الأمية في المغرب ومواكبة تطورات الألفية الثالثة، يفترض على المؤسسات المعنية سواء الرسمية أو غيرها التي تجعل من قضية الأمية مجال اهتمامها أن تقوم بتوسيع مفهوم الأمية ليشمل الأبعاد الرقمية والثقافية بجانب الأمية الأبجدية، مع دمج برامج محو الأمية في خطط التنمية الوطنية لتحقيق الشمولية والاستدامة. يتطلب ذلك تعزيز البنية التحتية التعليمية، خاصة في المناطق القروية والمهمشة، واعتماد التكنولوجيا كوسيلة تعليمية مبتكرة مثل التعلم الإلكتروني. كما ينبغي تصميم برامج تعليم الكبار لتكون مرنة وتلبي احتياجات مختلف الفئات، مع توفير التمويل اللازم ودعم الشراكات بين الحكومة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص لدعم هذه الجهود.

اجتماعيًا، يجب أن تستهدف البرامج الفئات الأكثر تهميشًا، خصوصًا النساء والفتيات في المناطق القروية أكثر، مع تعزيز المساواة في الحصول على فرص التعليم. كما يُوصى بتقديم حوافز للمتعلمين لتشجيعهم على الالتحاق بالبرامج التعليمية، وزيادة الوعي المجتمعي حول أهمية التعليم لتحسين جودة الحياة. ولمواجهة الأمية الرقمية، يتعين تقديم دورات تدريبية على استخدام التكنولوجيا وتوفير الأجهزة الإلكترونية بأسعار معقولة، مما يساهم في سد الفجوة الرقمية وتعزيز قدرة الأفراد على الاندماج في مجتمع المعرفة.

الهوامش:

[1] منى عبد العزيز عبد الغفار؛ إيهاب سعيد رجب؛ "**مجتمع المعلومات والمعرفة**"؛ مصر؛ 2010؛ الصفحة 10

[2] رابح بن عيسى،"**انعكاسات محو الأمية على الوظائف الأسرية والعلاقات الاجتماعية**"؛ قسم العلوم الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة محمد خيضر؛ الصفحة 69.

3 رابح بن عيسى، مرجع سابق؛ الصفحة 69.

4 لحسن مادي، **محاربة الأمية تحليل الحاجات وطرق التنفيذ**؛ منشورات مجلة علوم التربية، العدد 12؛ الصفحة 13

5 مادي لحسن أستاذ التعليم العالي متخصص في مجال التربية ومحاربة الأمية، وخبير لدى العديد من مكاتب دراسات، ومن بين الذين ساهموا في إعداد تقرير التنمية البشرية بالمغرب لاسيما المحور المتعلق بمحاربة الأمية وتعليم الكبار.

6 لحسن مادي؛ 2012؛ ص 14

7 نفس المرجع؛ ص14

8 "**Under standings of literacy**» chapter 6 2006 Education for All Global Monitoring Report

9 منى حسن دياب، "**الأمية: أسباب وحلول**"، https://www.crdp.org/magazine-details1/680/1134/1131

10 نفس المرجع؛

11 بيير بورديو (1930-2002) هو عالم اجتماع فرنسي بارز، يُعد من أبرز المفكرين في القرن العشرين، وله إسهامات عميقة في علم الاجتماع والنقد الثقافي. عُرف بورديو بتحليله للمجتمع من خلال مفاهيم مثل "الحقول" و"رأس المال" و"الهابيتوس(habitus) "، والتي استخدمها لفهم العلاقات الاجتماعية والقوة الرمزية وتأثير الطبقات الاجتماعية على حياة الأفراد. أحد أشهر مفاهيم بورديو هو "رأس المال"، الذي لم يقصره فقط على رأس المال الاقتصادي، بل وسّعه ليشمل أنواعًا أخرى، مثل رأس المال الثقافي (المعارف والمهارات التي يكتسبها الفرد) ورأس المال الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية والشبكات التي يمتلكها الفرد) ورأس المال الرمزي (الهيبة والمكانة المعترف بها في المجتمع). وقد استخدم بورديو هذا الإطار ليفسر كيفية استمرار الفوارق الاجتماعية وكيف تتناقل الطبقات العليا ميزاتها للأجيال القادمة. يرى بورديو أن المجتمع يتكون من "حقول" متعددة، وهي مجالات اجتماعية (كالاقتصاد، والفن، والتعليم) يتصارع فيها الأفراد والمجموعات على اكتساب رأس المال الخاص بها. كما طوّر مفهوم "الهابيتوس" الذي يصف السلوكيات والعادات والقيم المكتسبة التي تؤثر على تصرفات الأفراد دون وعي، وتشكل مواقفهم ورؤيتهم للعالم. أسهمت أفكار بورديو في فهم كيفية استمرار الهيمنة والتفاوت الاجتماعي، ودعا من خلال أعماله إلى تحليل "العنف الرمزي"؛ أي القوة الناعمة التي تُمارس دون عنف مادي لكنها تفرض قوانينها على الأفراد بطريقة تجعلها تبدو طبيعية.

12 الرأسمال الثقافي عند بيير بورديو هو مفهوم مركزي في نظريته الاجتماعية ويشير إلى مجموعة من الموارد غير الاقتصادية التي يمتلكها الأفراد وتُعتبر قيمة اجتماعية في المجتمع. ويشمل هذا النوع من الرأسمال المعرفة والمهارات والتجارب الثقافية والتعليمية التي يكتسبها الشخص، والتي تسهم في تشكيل هويته الاجتماعية وتؤثر على موقعه في السلم الاجتماعي.

قسّم بورديو الرأسمال الثقافي إلى ثلاثة أشكال:

الشكل المجسد: ويشمل المهارات والمعارف التي تصبح جزءاً من شخصية الفرد، وتتكون من خلال التعلم والخبرة، مثل طريقة الكلام، والذوق، واللباقة. هذه المعارف تتطلب وقتًا لاكتسابها ولا يمكن نقلها مباشرة مثل الأموال.

الشكل الموضوعي: ويشمل الأصول المادية والثقافية، مثل الكتب، والأعمال الفنية، والأدوات التي تسهل الوصول إلى الثقافة وتُعبر عن قيمتها. هذه الممتلكات تُعدّ جزءاً من الرأسمال الثقافي، حيث إنها تُمثّل المعرفة والثقافة التي يمتلكها الفرد أو يستطيع الوصول إليها.

الشكل المؤسسي: ويشير إلى المؤهلات الأكاديمية والشهادات التي يحصل عليها الفرد، وهي تُمنح من المؤسسات التعليمية وتمنحه مكانة اجتماعية معينة. هذا الشكل هو الأكثر وضوحاً في سياق المجتمع الحديث حيث تعد الشهادات التعليمية من أهم رموز الرأسمال الثقافي.

يرى بورديو أن الرأسمال الثقافي يسهم في تكريس الطبقية الاجتماعية؛ إذ تتيح الطبقات العليا لأفرادها الوصول إلى الثقافة والتعليم بشكل أكبر، مما يُمكّنهم من الحفاظ على مواقعهم المميزة اجتماعياً وتمرير هذه الميزات لأبنائهم.

13 سيد عاشور أحمد؛ الأمية والمواجهة العلمية؛ 2016؛ إدارة الأنشطة الاجتماعية.

14 رابح بن عيسى؛ مرجع سابق؛ الصفحة 70

15 نفس المرجع؛ الصفحة 70

16 " **was an american educator and literacy advocate**" William Sylvester Gray, (1885-1960)

17 Gray.w.s. « **the teaching of reading and writing** », pp : 20_27, « **fundamental Education** *monograph" Paris, Unisco. 1956

* كانت "التربية الأساسية: أرضية مشتركة لجميع الشعوب" دراسة مؤثرة نُشرت من قبل اليونسكو في عام 1949، ووضعت كإطار لمعالجة قضايا التعليم في البلدان النامية وما بعد الاستعمار. كتبها فريق بقيادة ألفريد متراوكس وجون باورز، وركزت على تلبية احتياجات التعلم الأساسية للبالغين والأطفال على حد سواء، مع التركيز على محو الأمية، والتدريب المهني، والتعليم الصحي، والتعليم المدني، والتنمية الثقافية.

ظهرت هذه الدراسة في سياق تركيز اليونسكو على حقوق الإنسان والحاجة إلى التعليم كأداة لتمكين الأفراد وتعزيز التقدم المجتمعي. وشجعت على نهج متكامل في التعليم، مؤكدة على أهمية محو الأمية إلى جانب المهارات العملية لتحسين الحياة اليومية وتطوير المجتمع. وقد وضعت أفكارًا أساسية أثرت فيما بعد على مجال تعليم الكبار والتنمية، متماشية مع مهمة اليونسكو الأوسع لتقليل الفوارق العالمية من خلال توفير التعليم للجميع.

وتتميز هذه الدراسة باعتمادها على نهج يركز على الإنسان، حيث لا تركز فقط على محو الأمية بل تشمل أيضًا مهارات في مجالات مثل الزراعة والصحة والتواصل. ولا تزال مبادئها تؤثر على المبادرات التعليمية، خاصة في المجتمعات القروية والمهمشة على مستوى العالم.

[18] William Sylvester Gray, op.cit. p.21

[19] William Sylvester Gray, ibid. p :21

[20] البعد التنموي في بناء المناهج التعليمية برنامج محو الأمية نموذجا" دراسة لنيل شهادة الماجستير الصفحة 377

[21] نفس المرجع الصفحة 377

[22] أبو عشمة عدنان، "**تعليم الكبار، الأساليب، الأدوات**"، مجلة تعليم الجماهير، العدد 28، سبتمبر، 1985.ص 20.

[23] منظمة اليونسكو، الدورة 20 للندوة العامة لليونسكو 1968.ص 45.

[24] رابح بن عيسى؛ مرجع سابق؛ الصفحة 71

[25] **باولو فريري** (1997-1921)هو مفكر تربوي برازيلي وأحد أبرز رواد التعليم النقدي في القرن العشرين. وُلد في مدينة ريسيفي، البرازيل، في عائلة متواضعة تأثرت بأزمة الكساد الكبير، مما شكل وعيه الاجتماعي المبكر. انخرط فريري في دراسة القانون والفلسفة، لكنه سرعان ما وجد شغفه في التعليم، حيث رأى فيه وسيلة فعالة لمواجهة الفقر واللامساواة الاجتماعية التي شهدها في وطنه. بدأ مسيرته المهنية كمعلم يعمل مع الفقراء والأميين في الريف البرازيلي، مما ألهمه تطوير رؤيته المميزة للتعليم كأداة للتحرر والتمكين.

اكتسب شهرة عالمية بفضل كتابه الشهير "تعليم المقهورين(Pedagogy of the Oppressed) "، الذي نشر في 1970 وأصبح نصًا أساسيًا في التربية النقدية. انتقد فريري في هذا الكتاب التعليم التقليدي الذي وصفه بـ"التعليم البنكي"، حيث يتم تلقين الطلاب بشكل سلبي. دعا بدلاً من ذلك إلى نموذج تعليمي حواري وتفاعلي يعزز الوعي النقدي ويمكّن الأفراد من تحليل واقعهم والعمل على تغييره. أفكاره أثرت في الحركات الاجتماعية حول العالم، خاصة في مجالات تعليم الكبار، محو الأمية، والتنمية الاجتماعية، ما جعل إرثه التربوي جزءًا لا يتجزأ من الجهود العالمية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

[26] Literacy : « **The condition or quality of beingliterate/ the ability to read and write** », The AmericanHeritage college dictionary, Houghton Mifflin Company, Boston (Thirdedition), 1997

[27] Foucambert J.cité par Stercq C., **Alphabétisation et insertion professionnelle**, Unesco/De Boeck,1993, p : 19.

[28] العربي الوافي؛ **من الأمية الى مجتمع المعرفة**؛ مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال؛ 2024؛ الصفحة 25

[29] أورده مستغفر (محمد): جامع جوامع الاختصار والتبيان فيما يعرض بين المعلمين وآباء "الصبيان" لأحمد بنشقرون بن أبي جمعة المغراوي، مجلة علوم التربية، العدد الثالث السنة الثانية، 1992 الرباط، صص 121-136.

[30] **Literacy Initiative For Empowerment, 2006–2015 ; p :02 ; 2008**

[31] فاطمة ياسين؛ **ذاكرة محو الامية بالمغرب مقاربة تحليلية**"؛ ط:1؛ يونيو 2009؛ ص17

[32] المرجع السابق الصفحة 18

[33] مقال حول أنواع الأمية http://deleganfa9.over-blog.org/article-116747121.html

[34] الدهشان، جمال على خليل.2018؛ "**نحو آفاق جديدة لمحو الأمية المجتمعية في المجتمعات المعاصرة**"؛ المجلة التربوية، 53؛ 463 –445

[35] Haifa Fahad Al- Mobeeriek Fawzia Hamdan Al Khaldi Arabia ; « **The dangers of illiteracy and its negative effects on development and itshealth, civilizational and cultural dimensions in the Kingdom of Saudi** » College of Education || King Saud University || KSA ; 2022 ; p :38

[36] لحسن مادي، "**محاربة الأمية تحليل الحاجات وطرق التنفيذ**"؛ منشورات مجلة علوم التربية؛ العدد 12؛ الصفحة 32

[37] يوندباس، التقرير الختامي لاجتماع الخبراء حول البرنامج الاقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الامية في الدول العربية، عمان/ الاردن يونيو 1988، التربية الجديدة، عدد رقم 45 شتنبر دجنبر ص39

[38] نظرية التفاعل الرمزي هي إحدى النظريات السوسيولوجية التي تركز على كيفية تأثير التفاعلات اليومية بين الأفراد والجماعات على تكوين المعاني الاجتماعية وفهم الظواهر المجتمعية. وفقًا لهذه النظرية، يُعتبر معنى الظواهر البيئية والتغير المناخي نتاجًا للتفاعلات الاجتماعية التي تحدد كيفية فهم الأفراد لهذه الظواهر وكيفية استجابتهم لها.

تفسير تحدي التغير المناخي والبيئة وعلاقته بالأمية في المغرب وفقًا لنظرية التفاعل الرمزي:

فهم البيئة والتغير المناخي من خلال التفاعلات الاجتماعية: في المغرب، كما في العديد من الدول النامية، يواجه الأفراد في المناطق القروية والفئات الأكثر فقرًا تحديات كبيرة تتعلق بفهم وتأثير التغير المناخي على حياتهم اليومية. وفقًا لنظرية التفاعل الرمزي، يُشَكِّل الوعي البيئي والمواقف تجاه التغير المناخي من خلال التفاعلات اليومية بين الأفراد، مثل تفاعلهم مع وسائل الإعلام، المدارس، والمجتمعات المحلية. إلا أن الأفراد الذين يعانون من الأمية (سواء كانت أمية ثقافية أو أمية بيئية) قد يفتقرون إلى المهارات والمعرفة التي تتيح لهم فهم أعمق للتغيرات البيئية التي تطرأ على مجتمعاتهم. على سبيل المثال، قد يُشَوِّهَ الجهل بالتغير المناخي في بعض المناطق القروية الصورة المجتمعية حول خطورته، حيث قد يُنظر إلى الكوارث الطبيعية مثل الجفاف أو الفيضانات باعتبارها "قدرًا" أو حدثًا عابرًا بدلاً من أن تُفهم كنتيجة للتغير المناخي. هذا التصور يأتي نتيجة نقص التعليم البيئي والمعرفة التي تمكن الأفراد من فهم التحديات البيئية والارتباطات العالمية.

الدور الاجتماعي للأمية في تشكيل مواقف الأفراد تجاه البيئة: تعَتَبر الأمية في المغرب إحدى العوامل الأساسية التي تحد من قدرة الأفراد على التفاعل بشكل فعّال مع القضايا البيئية. إذا كانت الأمية تحول دون قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات البيئية أو فهمها بشكل صحيح، فإنها تقلل من قدرتهم على التفاعل مع المؤسسات البيئية والسياسات العامة المتعلقة بالتغير المناخي. فالفئات التي تعاني من الأمية قد تجد صعوبة في فهم تقارير المناخ أو المساهمة في المناقشات المجتمعية حول كيفية التعامل مع التحديات البيئية. من خلال التفاعل الرمزي، يصبح من الواضح كيف أن الأفراد من غير المتعلمين لا يساهمون في صنع المعنى الاجتماعي حول قضايا البيئة والتغير المناخي، بل يتلقون هذا المعنى من خلال وسائل الإعلام أو القيادة المحلية التي قد تكون ذات قدرة محدودة على نقل المعلومات البيئية بشكل سليم.

الوعي البيئي كنتاج تفاعلي: نظرًا لأن الأمية البيئية في المغرب يمكن أن تحد من فهم الأفراد لأسباب وآثار التغير المناخي، فإن الوعي البيئي يتشكل بشكل غير مكتمل لدى فئات كبيرة من المجتمع. هذا يشير إلى أن كيفية فهم الأفراد للتغير المناخي والأزمات البيئية تكون نتاجًا للتفاعلات الاجتماعية التي يمرون بها. على سبيل المثال، في المجتمع الريفي المغربي، قد تُشكل الثقافة المحلية وموروثات الأفراد والتفاعلات اليومية في الأسرة والمجتمع طرق فهمهم لقضية مثل ندرة المياه أو التصحر. في هذه الحالة، لا يعتبر التغير المناخي قضية بيئية علمية معقدة، بل يُفهم باعتبارها مشكلة اقتصادية مباشرة قد تؤثر على الأمن الغذائي أو مواعيد الزراعة، ويمثل ذلك بُعدًا اجتماعيًا مفقودًا لدى بعض الأميين.

أهمية وسائل الإعلام والمجتمع المحلي في تشكيل وعي بيئي: في سياق نظرية التفاعل الرمزي، تلعب وسائل الإعلام والمجتمع المحلي دورًا مهمًا في تشكيل التصورات الاجتماعية حول التغير المناخي. بالنسبة للأفراد الأميين في المغرب، غالبًا ما تكون وسائل الإعلام البديلة مثل الراديو أو القصص الشفهية هي المصادر الأساسية للمعلومات البيئية. في غياب فهم دقيق للظواهر البيئية نتيجة الأمية، قد تُنقل الرسائل بطريقة مغلوطة أو غير مفهومة تمامًا. لذا، تعتمد تصورات الأفراد للبيئة والتغير المناخي على كيفية تفاعلهم مع هذه المصادر وكيفية ترجمة هذه التفاعلات في حياتهم اليومية. هذا يشير إلى أن الحلول لمشكلة التغير المناخي تحتاج إلى تدخل مجتمعي يتيح للأفراد، خصوصًا الأميين، فهم العلاقة بين سلوكهم البيئي وآثار التغير المناخي على حياتهم.

العمل الجماعي والتعاون المجتمعي: وفقًا لهذه النظرية، فإن التفاعل بين الأفراد والمجتمعات يمكن أن يؤدي إلى خلق قوى اجتماعية مؤثرة حول قضايا البيئة. إذا كانت الأمية تمنع الأفراد من المشاركة الفاعلة في بناء معنى اجتماعي جماعي حول البيئة، فإن هذا يعوق قدرة المجتمعات المحلية على العمل معًا لمواجهة التغير المناخي. من خلال تحسين التعليم البيئي، يمكن للمجتمعات أن تطور طرق تفاعل جديدة تُساعد في التغلب على **الأمية البيئية** وتُعزز الوعي المشترك بالمشكلات البيئية، مما يساهم في تقليل تأثير التغير المناخي..

[39] وفقًا لمنظور مانويل الباحث حول المجتمع الشبكي في عصر الحداثة الرقمية يمكننا الإشارة الى القضايا التالية:

المجتمع الشبكي: يرى الباحث أن التكنولوجيا الرقمية قد أفرزت تحولًا جذريًا في بنية المجتمع، حيث أصبح العالم مترابطًا عبر شبكات من المعلومات والاتصالات. هذه الشبكات، التي تعتمد على الإنترنت، شكلت "مجتمعًا شبكيًا" حيث يتم إنشاء واستهلاك المعلومات بسرعة ودون حدود جغرافية. يؤدي هذا التحول إلى تغييرات جذرية في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يصبح الاتصال بين الأفراد والشركات والدول مرتبطًا بشكل وثيق في هذا الفضاء الرقمي.

الفجوة الرقمية: في هذا المجتمع الشبكي، يعترف الباحث بوجود فجوة رقمية حادة بين من يمتلكون القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية ومن لا يمتلكونها. هذه الفجوة تتجاوز الوصول إلى الإنترنت فقط، بل تتعلق بالقدرة على استخدام التكنولوجيا بفعالية (مثل الفهم الجيد للبيانات الرقمية والقدرة على التعامل مع المعلومات على الشبكة). ومن هنا، يشير الباحث إلى أن أولئك الذين يفتقرون إلى التعليم والمهارات التقنية في المجتمع الشبكي هم عرضة للعزلة الرقمية، وبالتالي يصبحون غير قادرين على المشاركة الفعّالة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يعزز من التفاوت الاجتماعي.

التحديات المتعلقة بالأمن السيبراني: في عصر المعلومات، يؤكد الباحث أن الشبكات الرقمية لم تقتصر على تسهيل التواصل والتبادل المعرفي، بل أفرزت أيضًا تحديات جديدة تتعلق بأمن المعلومات. "الأمن السيبراني" يصبح مسألة محورية في المجتمع الشبكي، حيث أن التهديدات الرقمية (مثل القرصنة، هجمات الاختراق، سرقة الهوية، وتجارة البيانات الشخصية) يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأفراد والشركات والدول. من منظور الباحث، تتعرض البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة إلى تهديد دائم، حيث تعتمد المؤسسات والأفراد بشكل متزايد على الشبكات الرقمية في حياتهم اليومية. يُلاحظ هنا أن الأفراد والمجتمعات التي تفتقر إلى القدرة على تأمين معلوماتها بشكل جيد تصبح عرضة للاستغلال أو التضليل، مما يعمق من التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

الخصوصية والمراقبة: يشير الباحث إلى أن في المجتمع الشبكي تتزايد المراقبة الرقمية، حيث يتم جمع كميات ضخمة من البيانات الشخصية عن الأفراد بواسطة الشركات والمؤسسات الحكومية. هذه البيانات تُستخدم لعدة أغراض مثل الإعلانات المستهدفة، وكذلك المراقبة السياسية والاجتماعية. في هذا السياق، تصبح "الخصوصية" موضوعًا شائكًا. من منظور الباحث، يمكن أن تؤدي هذه الممارسات إلى تهديد الحريات الفردية وتشكيل تهديدات للحقوق الأساسية للأفراد.

التحولات الاجتماعية في ظل التقدم التكنولوجي: التكنولوجيا لا تؤثر فقط على الأبعاد الاقتصادية والسياسية، بل تؤثر أيضًا على "العلاقات الاجتماعية" بين الأفراد. يرى الباحث أن الاعتماد المتزايد على الإنترنت قد يغير ديناميكيات العلاقات الإنسانية، حيث تصبح الحياة الاجتماعية أكثر تمحورًا حول التواصل الرقمي. على الرغم من أن هذا يمكن أن يعزز من الاتصال بين الأفراد عبر المسافات، فإنه قد يؤدي إلى تقليل التفاعل المباشر، مما يخلق حالة من العزلة الاجتماعية أو ضعف الروابط المجتمعية التقليدية.

التهديدات للمجتمع ككل: وفقًا للباحث، المجتمع الشبكي هو مجتمع جديد يتمتع بفرص غير مسبوقة، لكنه يواجه أيضًا تهديدات مرتبطة بتقنيات المعلومات. هذه التهديدات تشمل ضعف القدرة على تأمين المعلومات، اختراق الخصوصية، انتشار الأخبار الزائفة (التي تساهم في تشكيل الوعي العام بطريقة مغلوطة)، والتلاعب في البيانات التي تؤثر على القرارات الاجتماعية والسياسية. في هذا السياق، تصبح المسألة الأمنية تحديًا مركزيًا لمستقبل المجتمع الشبكي، ويجب أن يتم التفكير في حلول لحماية الأمن الشخصي والعام في عالم متصل بشكل متزايد.